

مدى نجاح مساهمة المشروعات الصغرى والمتوسطة في التنمية
- دراسة حالة ليبيا -

*How successful is the contribution of small and medium enterprises to
development (A case study of Libya)*

د. عمر مفتاح الساعدي *

جامعة سرت (ليبيا)، الإيميل : Oassadi2007@hotmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/08

تاريخ الاستلام: 2020/10/11

ملخص:

تهدف الدراسة لمعرفة دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في ليبيا باعتبارها الداعم الرئيسي والأساسي في العديد من الاقتصاديات، حيث الكثير من الدول أصبحت تعتمد عليها في استثمار وتنشيط البيئة الاقتصادية بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وزيادة الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي، كما إن لها القدرة على الانتشار الجغرافي سواء في المدن أو القرى. كذلك مدى قدرتها على خلق سوق منافس للسلع والخدمات قادر على منافسة السلع الاستيرادية.

حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن المشروعات الصغرى والمتوسطة تمتلك العديد من عناصر النجاح التي تمكنها من التفوق خاصة في الأنشطة الصناعية، وإنها تحقق وفر في عنصر رأس المال وهو العنصر النادر في الدول النامية، ولها القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة مما يعني انخفاض التكلفة الإنتاجية.

الكلمات المفتاحية: التنمية ؛ الإنتاج ؛ السلع ؛ المنافسة ؛ التشغيل.

تصنيف R11,O23;JEL

Abstract:

The study aims to identify the role of small and medium projects in economic development in Libya as the main and essential supporter in many economies, as many countries have become dependent on them to invest and stimulate the economic environment because of its pivotal role in production and employment and increase income, innovation and technological progress, it also has the ability to spread geographically both in cities and villages. It is also able to create a competitive market for goods and services capable of competing with imported goods. The study reached several results, including that the small and medium enterprises have many elements of success that enable them to excel, especially in industrial activities, they achieve savings in capital, which is rare in developing countries, and have the capacity to adapt to any new variables, which means lower production costs.

Key words: development ; production ; commodities ; competition ; employment

Jel Classification Codes: R11,O23

1. مقدمة:

تشكل المشروعات الصغرى والمتوسطة أهمية كبيرة في اقتصاديات المجتمعات كافة ، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية. بالتالي فإن المشروعات الصغرى والمتوسطة تستحوذ على اهتمام كبير من المنظمات والهيئات الدولية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية. والشواهد التاريخية تؤكد أن منشآت الأعمال الصغيرة تمثل اللبنة الأساسية في بناء الصروح الاقتصادية الشامخة في بلدان العالم المتطور، فذلك المشغل الصغير قد انبثق عنه مصنع كبير، والمحل التجاري المتواضع قد تطور ليصبح شركة تجارية ضخمة.

فالمشاريع الصغيرة الفردية تمثل الأساس الذي قام عليه التطور الرأسمالي تاريخياً، فهي تمثل صلب نموذج المنافسة التامة في النظرية الاقتصادية الجزئية.

إلا أنه في ليبيا ورغم محاولات عديدة لإنجاح برنامج المشروعات الصغرى والمتوسطة فقد تعثرت أغلب المحاولات وكان التمويل السبب الرئيسي في إنجاحها، فأصحاب هذه المشاريع واجه صعوبات كبيرة في

الحصول على التمويل اللازم ولاسيما الائتمان المصرفي. ومن هنا لزماً علينا دراسة هذه الحالة لإمكانية وجود حلول لها مستقبلاً.

1.1. مشكلة الدراسة:

تنحصر مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

- مدى قدرة المشروعات الصغرى والمتوسطة في المساهمة في تحقيق معدلات عالية من النمو؟
- - مدى قدرتها في الحصول على التمويل اللازم من المصارف والمؤسسات المالية بشكل سهل؟
- مدى قدرتها على إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد وتحقيق قدر مناسب من المنافسة؟

2.1. أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال معرفة الدور الذي تلعبه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وأهمية نجاح هذا البرنامج للمساهمة الفعالة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة وتحفيز الأفراد على نشر ثقافة الريادة والإبداع والمساهمة في ترسيخ روح التعاون بين أفراد المجتمع والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.

3.1. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- التعريف بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا والمراحل التي مرت بها.
- الدور التنموي الذي تقدمه هذه المشروعات للاقتصاد الوطني.
- المشاكل والتحديات التي واجهت المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا.

4.1. فرضية الدراسة

تستند هذه الدراسة على فرضية مفادها: قدرة المشروعات الصغرى والمتوسطة في المساهمة في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي. ومنها نستنتج الفروض التالية:

- لا تؤثر المشروعات الصغرى والمتوسطة على تخفيض حجم البطالة
- لا تؤثر المشروعات الصغرى والمتوسطة على زيادة حجم الإنتاج

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 مفهوم المشروعات الصغرى والمتوسطة

في الحقيقة ليس هناك تعريفاً واحداً للمشروعات الصغرى والمتوسطة يمكن أن يسري على جميع المشاريع وفي كل المناطق وتحت كل الظروف، لأن الحكم على مشروع بكونه صغيراً أو متوسطاً تحكمه عدة ضوابط ومعايير. ففي حين يستند برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة "الأونكتاد" في تعريفه للمشروعات الصغرى والمتوسطة على أن المشروعات الصغرى التي يعمل بها من 20-100 عامل فأقل، بينما المتوسطة ما زاد عن 100-500 عامل (بركات، 1993، ص 4). أما الإتحاد الأوروبي يعرف المشروع بأنه صغير إذا كان العاملين فيه أقل من 50 عامل والمتوسط أقل من 250 عامل.

بينما في ليبيا حدد قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (475) لسنة 2009 على أن المشروعات الصغرى التي لا يزيد رأس مالها المليون دينار (1000000 د.ل) ويصل عدد العمالة فيها إلى 25 عامل، بينما المتوسطة يزيد رأس مالها المليون دينار ويصل عدد العمالة إلى 50 عامل.

2.2 مزايا المشروعات الصغرى والمتوسطة

تتصف المشروعات الصغرى والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المشاريع الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها، ويمكن تحديد هذه الخصائص وفق الآتي: (زين العابدين، 2006، ص 7):

- سهولة التأسيس: تتميز هذه المشروعات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات ومن ثم أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي. كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها، وتتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظراً لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل:

- استقلالية الإدارة ومرونتها: حيث تتركز إدارة معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكيها أو مالكيها، لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها؛
- إتاحة فرص العمل: بسبب استخدام هذه المشاريع أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكثر عدد من العاملين والإطلاع على أوضاع العاملين وتقريب العلاقات الشخصية والإنسانية بينهم مما ينعكس إيجاباً على إنتاجيتهم لنشؤ روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة؛
- القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة: يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف منشآت الأعمال الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور؛
- ارتفاع جودة الإنتاج: بالنظر إلى اعتمادها على مجالات عمل متخصصة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة. وبالتالي على الاعتماد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقاً لأذواق المستهلكين؛
- غلبة الطابع المحلي: تشبع هذه المشاريع حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي ويحكمها في ذلك أنها تلبى رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك، كذلك القدرة على إشباع حاجات العديد من المشتريين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة والنشطة لصاحب رأس المال، وكذلك من خلال الأسعار المنافسة مقارنة مع نظرائه من كبار المنتجين. أيضاً تقدم سلعاً وخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة في صورة أحجام وعبوات صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة؛
- تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي: حيث تعتبر وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافياً من خلال الانتشار الجغرافي للمشاريع الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة.

3.2 المشروعات الصغرى والمتوسطة في التخطيط الليبي

على الرغم من أن الاقتصاد العالمي يعتمد كثيراً على المشروعات الكبيرة من خلال الكيانات العملاقة التي تقوم على الإنتاج الكبير ورؤوس الأموال الضخمة التي تتيح لها القدرة على خفض

تكاليف الإنتاج، كما تتيح لها القدرة على النفاذ إلى الأسواق سواء المحلية أو العالمية. ولكن على الرغم من ذلك فإن المشروعات الصغرى والمتوسطة لم تتوقف حركتها أبداً، بل لا تزال لها أهميتها الإستراتيجية والاجتماعية، فهي أداة مهمة لتحريك القاعدة السكانية العريضة ودمجها في حركة الاقتصاد والتنمية، إضافة لذلك فإن هذه الكيانات الاقتصادية الكبيرة والمشروعات الكبيرة تحتاج للمشروعات الصغرى والمتوسطة عن طريق مدها ببعض مستلزمات العمل والإنتاج التي تدخل في نشاط وأعمال المشروعات الكبيرة، الأمر الذي يؤكد أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة لأعمال المشروعات الكبرى والعلاقة (المقدم، 2008، ص5).

من هنا أدركت الدولة الليبية وأجهزتها التخطيطية أهمية هذه المشروعات والتي نعرج عليها من تقييمها خلال فترتين أو مرحلتين:

1.3.2 الفترة الأولى: (1980 – 2004)

في تلك الفترة لم تكن فكرة المشروعات الصغرى والمتوسطة منظمة، ولا توجد أجهزة مشرفة عليها وتتابعها، بل غائبة تماماً عن الاقتصاد الليبي، أو نستطيع القول الفكرة في الأساس غير موجودة للعديد من الأسباب أهمها أن الدولة تركيزها منصب في الاهتمام بشركات القطاع العام الكبيرة، ولم تكن هناك دراسات جدوى اقتصادية ودراسات فنية لأغلب المشاريع التي تم تأسيسها إضافة إلى ارتفاع تكاليف الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج والتشغيل وقطع الغيار وصعوبة الحصول عليها في الأساس. كذلك لم تسن قوانين تتعلق بالحوافز التشجيعية فيما يتعلق بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وتخفيف الفوائد على القروض والتسهيلات المصرفية.

والعامل المهم الأساسي هو ضعف وعي المجتمع الليبي بشكل عام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها وإمكانية إسهامها في خلق فرص عمل بسبب عدم وجود مؤسسات التدريب والمراكز البحثية للتعريف بمزايا المشروعات الصغرى والمتوسطة والتعريف بمصطلح الريادة والإبداع ودور حاضنات الأعمال المتخصصة في ذلك (معتوق، 2006، ص3).

2.3.2 الفترة الثانية (2004 - إلى الآن)

يبدو أن أجهزة التخطيط الليبية غيرت تخطيطها وأدركت أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال:

- رؤية ميدانية لبرنامج تشغيل القوى العاملة الوطنية قدمتها اللجنة الشعبية العامة للتدريب والتشغيل سابقاً (وزارة) واعتمدتها اللجنة الشعبية العامة (رئاسة الوزراء) باعتبارها برنامجاً وطنياً لتشغيل القوى العاملة الوطنية للتصدي لمشكلة البطالة وتكليف القطاعات المختلفة بإعداد الإجراءات المترتبة عليها كلا في مجال تخصصه؛
- أصدرت اللجنة الشعبية العامة سابقاً قراراً بإنشاء صندوق التشغيل بهدف تشجيع الموظفين الإداريين للتحويل للإنتاج من خلال تشجيعهم لاستحداث وتكوين مشروعات اقتصادية صغيرة ومتوسطة وقدمت لهم كإعفاء الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع من جميع الرسوم والضرائب الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بما في ذلك رسوم خدمات التوريد (الحوات، 2007، ص6).

4.2 المشاكل التي واجهت نجاح المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا

- ضعف ثقافة الريادة: المقصود بها عدم تقدير ثقافة الريادة داخل المجتمع، وتعرف ثقافة الريادة بأنها الثقافة التي يحترم فيها الإقدام ويكافئ اخذ المغامرة عبر الإتاحة للأفراد لتحقيق أرباح من خلال أنشطة شرعية، وهب الثقافة التي تكافئ المبادرات والابتكارات الفردية والجماعية لكل مواطنيها (مجلس التخطيط الوطني، 2008)؛
- الأطر التشريعية والقانونية: يعد منطلق الحكومات لإيجاد بيئة تمكينية للأعمال، أن وجود إطاراً مرموقاً وعادلاً ومسانداً يوفر الحوافز السليمة دون فرض تكاليف عالية مرهقة شرط ضروري لإيجاد بيئة تمكينية، وفي ليبيا نحن بحاجة لهذه البيئة؛
- النظام الضريبي والجمركي: تلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دوراً في تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة ، فالأعباء الضريبية والجمركية التي تتحملها هذه المشروعات تشكل عائق كبير أمام نجاحها؛
- عدم توفر مصادر تمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة: وهذا يعتبر أكبر عائق في نجاح هذه المشروعات، فلا بد من تأسيس صناديق تمويل خاصة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة وكذلك التنسيق مع المؤسسات المالية والبنوك لتسهيل عملية تمويل هذه المشروعات بطرق ميسرة وشروط سهلة؛

– عدم وجود نظم معلومات كافية: عادة المشاكل التي تواجه عمليات الإقراض من المصارف هي عدم وجود معلومات كافية عن الخدمات والسلع في السوق. فهناك تقصير من مؤسسات الدولة في توفير المعلومات المالية والاقتصادية لمجتمع الأعمال لإتاحة اتخاذ قرارات أفضل تتعلق بالاستثمار والتخطيط من قبل القطاع الخاص.

3. الدراسة العملية

تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي والذي يهدف إلى وصف البرنامج وتشخيصه إضافة إلى التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) واستخدام اختبار One sample T-Test من خلال استمارة الاستبيان التي استهدفت مجموعة من الباحثين المتقدمين للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا للحصول على قروض لإقامة مشاريع صغرى ومتوسطة ، وتضمنت العديد من الأسئلة التي يرى الباحث أنها قادرة للوصول إلى نتائج قيمة. حيث شملت على 50 استبانة وزعت على مجموعة مختلفة الأنشطة.

1.3 تحليل الانحدار:

الفرضية 1 (تأثير المشروعات الصغرى والمتوسطة على تخفيض حجم البطالة)

الفرضية الصفريّة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمشروعات على تخفيض حجم البطالة

الفرضية البديلة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمشروعات على تخفيض حجم البطالة

Model Summary A

MODEL	R	R Square	Adjusted Square	Std.Error Of Estimate
1	.375 a	0.141	0.116	0.41964

a.predictors; (constant),x1

b.Dependent Variable; y1

Coefficients

Model	UN Stan Coeff		Stan Coeff	T	Sig
	B	Std.Error	Beta		
1(Constant	2.810	0.540	0.375	5.204	0.000
X1	0.326	0.138		2.361	0.024

يمكن صياغة معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$Y1 = 2.810 + 0.326X1$$

T 5.204 2.361

Sig 0.000 0.024

نتائج تحليل الانحدار 1: نسبة تأثير المشروعات الصغرى والمتوسطة على تخفيض حجم البطالة كأحد محاور التنمية الاقتصادية كانت (32.6%).

-قيمة R Square (14%) بمعنى أنها تفسر ما نسبته 14% من محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية (تخفيض حجم البطالة). وحيث أن قيمة T المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، فإن قيمة P المعنوية أقل من (5%) يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية 2 (تأثير المشروعات الصغرى والمتوسطة على زيادة حجم الإنتاج)

الفرضية الصفرية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمشروعات على زيادة حجم الإنتاج

الفرضية البديلة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمشروعات على زيادة حجم الإنتاج

Model Summary B

MODEL	R	R Square	Adjusted Square	Std.Error Of Estimate
1	.425 a	0.180	0.156	0.44559

a.predictors; (constant),x1

b.Dapendent Variable; y2

Coefficients

Model	UN Stan Coeff		Stan Coeff	T	Sig
	B	Std.Error	Beta		
1(Constant	2.274	0.573	0.425	3.966	0.000
X1	0.402	0.147		2.736	0.010

صياغة معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y2 = 2.274 + 0.402X1$$

T 3.966 2.736

Sig 0.000 0.010

نتائج تحليل الانحدار 2: نسبة تأثير المشروعات الصغرى والمتوسطة على زيادة حجم الإنتاج كأحد محاور التنمية الاقتصادية كانت (40.2%).

-قيمة R Square (18%) بمعنى أنها تفسر ما نسبته 18% من محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية (زيادة حجم الإنتاج). وحيث أن قيمة T المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، فإن قيمة P المعنوية أقل من (5%) يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

التحليل باستخدام T-Test

الفرضية الأولى:

حجم العينة	متوسط القيمة	الانحراف المعياري	T	P
50	4.0556	0.47476	13.340	0.000
50	4.2222	0.59094	12.410	0.000
50	4.0278	0.65405	9.428	0.000
50	4.1389	0.63932	10.688	0.000
50	4.0000	0.92582	6.481	0.000
50	4.0000	0.67612	8.874	0.000

قيمة T المحسوبة أكبر من الجدولية

الفرضية الثانية:

حجم العينة	متوسط القيمة	الانحراف المعياري	T	P
50	3.6667	0.86189	4.641	0.000
50	3.8056	0.70991	6.808	0.000
50	3.7222	0.88192	4.914	0.000
50	3.8056	0.74907	6.452	0.000
50	3.7500	0.99642	4.516	0.000
50	3.6667	0.98561	4.058	0.000

قيمة T المحسوبة أكبر من الجدولية

4. النتائج والتوصيات

1.4 النتائج

- أغلب المتقدمين للمشروعات الصغرى والمتوسطة يرغبون في الأنشطة الصناعية والزراعية، الأمر الذي يشكل حافز كبير لزيادة الإنتاج من ثم زيادة الدخل؛
- تمتاز هذه المشروعات بسهولة التأسيس من ثم فأنها تستوعب القوى العاملة الشابة والتي تشكل العنصر الأساسي لاقتصاد البلاد، وبالتالي أداة فعالة لجذب المدخرات وتقليص البطالة بالتالي على الدولة أن تخفف من كثرة إجراءات التأسيس؛
- تلعب هذه المشروعات دور مهم في زيادة الإنتاج من خلال أنها توفر عنصر رأس المال وهو العنصر النادر في اغلب الدول النامية؛
- نجاح هذه المشاريع سيعترب عليه إغراق السوق بكميات من السلع والخدمات وبأسعار منخفضة نسبياً تنافس السلع المستوردة؛
- اعتمادها على التفكير والإبداع يجعل من الشباب طرح أفكارهم وتحويلها إلى برامج مما يقلل من نسب البطالة.

2.4 التوصيات

- تشجيع الأفراد على تأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم لإنشاء هذه المشروعات لما لها من دور هام على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إنشاء قاعدة بيانات حول الشباب وتنميتهم وعلاقتهم بالعمل وسوقه، بحيث تساعد هذه القاعدة المعلوماتية في التخطيط والتنسيق والمتابعة، وتعديل وتطوير مختلف مشروعات الشباب وعلاقتهم بالاقتصاد والعمل؛
- زيادة التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال العامة والمتخصصة في مختلف أنحاء البلاد لتوضيح دور الريادة والإبداع في التفكير بتكوين مشاريع اقتصادية ودراسات الجدوى الاقتصادية؛
- تأسيس صناديق تمويل خاصة للمشروعات الصغرى والمتوسطة وكذلك الضغط على البنوك لتقديم التسهيلات المصرفية لهذه المشاريع من خلال تخفيف القيود والشروط اللازمة لتمويلها؛

- إلغاء أو تخفيض الضرائب على المعدات والآلات التي تستورد من الخارج لإقامة وتسيير هذه المشروعات؛
- التركيز على الإدارة الجيدة التي تتمتع بالكفاءة لإدارة البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة لها القدرة على إدارة الحاضنات وتركز على الدور الإعلامي والتدريبي للريادة والابتكار.

5. المراجع المعتمدة

1. الحوات، علي. (2007). ، المشروعات الصغيرة والاندماج في التنمية وسوق العمل، تجربة تونس-ليبيا، . ليبيا
2. المقدم، حاتم. (2008). ، أهمية تنمية الشركات في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المغربي، . ليبيا.
3. بركات، محمد أبو النور. (1993). ، إستراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر، ، العدد الأول، . المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
4. زين العابدين، أسامة. (2006). ، دراسة عن منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى التنمية الاقتصادية الشاملة في سوريا، . سوريا.
5. مجلس التخطيط الوطني . (2008). مجلس التخطيط الوطني ومركز البحوث والاستشارات، ، بنغازي.
6. معتوق، محمد معتوق. (2005). ، تمويل المشروعات الصغرى، مصادره ومعوقاته،، العدد الرابع، . مجلة القوى العاملة.